

أثر النفط في السياسة الصينية تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام 2003 د. سليم كاطع علي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد

ملخص

يعد العامل الاقتصادي ولاسيما ضمان إمدادات النفط، عاملاً هاماً ورئيساً في رسم السياسة الخارجية للصين وفي تحديد توجهاتها المستقبلية على المستوى العالمي، ومن ضمنها منطقة الخليج العربي. ومما ساعد على ذلك الأهمية التي تحتلها منطقة الخليج العربي من حيث الموقع الجيوستراتيجي، فضلاً عن حجم الاحتياطي المتوفر لديها من النفط والغاز الذي يفوق كمية الاحتياطيات في بقية مناطق العالم الأخرى، إذ ترى الصين في ضمان إمدادات الطاقة ولاسيما النفط ضرورة ملحة لاستمرار معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة ولديمومة العملية التنموية فيها، والتي يجد فيها الحزب الشيوعي أساس مشروعيته وبقائه في الحكم، وتطلعه إلى أن تكون الصين صاحبة الدور الإقليمي والعالمي الفاعل في عالم متعدد الأقطاب.

الكلمات المفتاحية: - احتياطي النفط - العامل الاقتصادي - القرار السياسي
- السياسة الخارجية - النظام الدولي - الصين

Abstract

The economic factor and particularly securing oil supplies, is one of the most important determinants of China's foreign policy and in identifying China's future orientations at the global level, including the Arabian Gulf region which is of strategic importance for China because of its huge oil and gas available reserves which exceed the amount of reserves in the rest of the world. Securing energy supply, especially oil, is in the core of China's national interest in order to ensure the continuity of the high rates of economic growth, to guarantee the sustainability of the development process which constitutes the main source of the Communist Party's legitimacy and continuity in rule, and to make of China a regional and a global power in a multipolar world.

Keywords: Oil reserves -The economic factor -Political decision -Foreign policy -International system.

مقدمة

تُعد مصادر الطاقة ولاسيما النفط من أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، فالعديد من القوى العالمية جعلت سياساتها الخارجية وتوجهاتها تتمحور حول النفط ومناطق وجوده، وهو ما جعل مناطق إمدادات الطاقة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، وساحة محتملة للصراع الدولي، طالما أن النفط يظل عصب الصناعة ومفتاح التقدم، والمورد الأغزر اقتصادياً بين موارد الطاقة الأخرى.

وفي ضوء ذلك، فقد عُدت منطقة الخليج العربي ولا تزال محط أنظار الدول الكبرى في النظام الدولي، بسبب أهمية الإقليم من الناحية الجغرافية والاقتصادية مما ضاعف من أهمية المنطقة في الاستراتيجيات الدولية قبل اكتشاف النفط بقرون، إذ تُعد منطقة الخليج العربي مفصلاً جغرافياً مهماً بين الشرق والغرب براً وبحراً، بكونه من أبرز الطرق البحرية العالمية التي ازدادت أهميتها الإستراتيجية في التاريخ المعاصر، وبدلنا على ذلك تنافس الدول القوية للسيطرة عليه منذ نهايات القرن الخامس عشر وحتى يومنا هذا، وكانت أعتى قوة وأطولها زمناً هي تلك التي مثلتها بريطانيا على امتداد القرن التاسع عشر، فقد امتلكت بريطانيا إستراتيجية الملاحة الدولية والمصالح الاقتصادية في الإقليم بمواقعه الحساسة التي تمثلها أبرز مرافئ على السواحل الشرقية والغربية من الخليج العربي، وصولاً إلى اقتصاد النفط الذي كان بأيدي البريطانيين في النصف الأول من القرن العشرين. ثم أضحت منطقة الخليج مجال تنافس دولي حاد أثناء الحرب الباردة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وفي ضوء ذلك، فإن منطقة الخليج العربي أصبحت تدخل في صلب المصالح القومية الصينية نظراً لحاجة الصين لأهم مصادر الطاقة وهو النفط لديمومة تقدم اقتصادها وضمان نموه، مما دفعها إلى بناء سياساتها وإستراتيجياتها حيال المنطقة بالشكل الذي يضمن لها مصالحها وأهدافها العليا وفي مقدمتها ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة المهمة ولا سيما النفط.

ومن هنا انبثقت إشكالية الدراسة من عدة تساؤلات مهمة: ما هي أهمية الخليج العربي في التنافس الدولي؟ وما هو أثر النفط في السياسة الصينية؟ وهل تعد السياسة الصينية تجاه الخليج العربي سياسة مرحلية أم أنها سياسة دائمة؟ وفي ضوء ما تقدم، انطلقت الدراسة من فرضية مفادها: إن النفط عامل مهم ومؤثر في سياسة الصين الخارجية حيال منطقة الخليج العربي، لأهميته الإستراتيجية في ضمان استمرارية النمو الاقتصادي للصين، والحفاظ على مركزها كقوة كبرى في النظام الدولي.

وعليه، ومن أجل التحقق من صحة الفرضية، فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة أقسام رئيسة وكما يأتي:

- أولاً: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.
- ثانياً: الإدراك الصيني لنفط الخليج العربي.
- ثالثاً: مستقبل أثر النفط في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي.

I الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، وتتبع هذه الأهمية من ناحيتين: الأولى تتمثل في أهمية الموقع الجغرافي

المتميز، إذ أنها تمثل منطقة التقاء طرق المواصلات بين القارات الثلاث، ونقطة التقاء طرق التجارة المختلفة، والثانية تتمثل في كونها مصدراً للمواد الأولية ولا سيما النفط، إذ تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، أي السلعة الإستراتيجية التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي العالمي. ويمكن تلمس أهمية الخليج العربي من خلال مميزاته الجغرافية والاقتصادية كما يأتي:

1. الموقع الجغرافي:

ينطلق بسمارك في رؤيته للجغرافية بأنها العنصر الوحيد والدائم للسياسة، لذا تظهر لنا أهمية دراسة الخصائص الجغرافية لمنطقة الخليج العربي بوصفها قاعدة مهمة لمعرفة العناصر الجوهرية التي حولت المنطقة إلى أبرز المجالات الحيوية في العالم!

فالموقع الجغرافي للخليج العربي جعل المنطقة محوراً مهماً من محاور الصراع الاستراتيجي بين القوى الكبرى الساعية إلى الهيمنة والنفوذ، إذ أن المنطقة تقع في قلب العالم القديم الذي كان يسيطر على طرق المواصلات البرية والبحرية، وكونها من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط.

فالخليج العربي بحر شبه مغلق، ويُمثل ذراعاً بحرياً للمحيط الهندي، ويمتد من مصب شط العرب في العراق شمالاً حتى مضيق هرمز وخليج عُمان

(1) نقلاً عن: د. غازي فيصل حسين، المنظور الجيوستراتيجي الأوربي تجاه الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 244، حزيران 1999، ص 60.

جنوباً² تبلغ مساحته نحو (239) ألف كم²، وحجم مياهه نحو (8500) كم³، ويبلغ طول ساحله العربي نحو (1500) كم، أما الساحل الإيراني فيبلغ طوله نحو (1060) كم.³

ويمتاز الخليج العربي بكثرة الجزر التي تقع بالقرب من سواحلها وهي تتفاوت في مساحتها وأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية، والتي يزيد عددها على (130) جزيرة، وهي عبارة عن حواجز طبيعية تتحكم بالسيطرة على الممرات الملاحية لناقلات النفط والقطع الحربية، ومن ثم فهي تشكل صمام الأمان لتدفق الصادرات النفطية إلى الأسواق العالمية.⁴

ومما يزيد من أهمية الخليج العربي وجود مضيق هرمز الذي يفصل ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، إذ تطل عليه من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عُمان التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه كون أن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية.⁵

(2) صبري فالح الهيتي، الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الثانية، بغداد، دار الرشيد للنشر، 1986، ص 21.

(3) مصطفى إبراهيم الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص 13.

(4) محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، 2009، ص 159.

(5) نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 80. وينظر: د. ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، الطبعة الأولى، بيروت، العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 148 - 149.

ويتمتع هذا المضيق بأهمية اقتصادية كبيرة ذات علاقة بمصالح كثير من دول العالم، وذلك لكونه معبراً حيوياً للسفن المحملة بالبضائع ومختلف مصادر الطاقة، ويأتي النفط في مقدمة تلك المصادر، إذ يُعد البوابة التي يمر عبرها (60%) من واردات أوروبا الغربية، و(76%) من واردات اليابان النفطية، و(30%) من واردات الولايات المتحدة الأمريكية، وتمر من خلاله يومياً أكثر من (100) سفينة وبمعدل سفينة واحدة لكل (15) دقيقة.⁶

ونظراً لتلك الأهمية، يشير انتوني كوردسمان من مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية في واشنطن إلى أن: «مضيق هرمز يُعد نقطة حيوية في إمدادات الطاقة العالمية، إذ تمر خلاله (40%) من مجمل تجارة النفط العالمية، وان هذا المضيق يدفع بالنفط إلى الشرق لأسواق الصين واليابان والهند، وغرباً عبر قناة السويس، ولهذا لا يمكن أن نجعل هذا المضيق عرضة لخطر الإغلاق، فلا يوجد بديل إلى الآن عنه لنقل نفط الخليج».⁷ وبذلك أصبح لهذا المضيق أهمية خاصة لدى كل دول العالم، إذ أن مصالح العديد من دول العالم على اختلاف أحجامها ونظمها السياسية ومواقعها الجغرافية ومستويات التطور الاقتصادي لديها، دفعت بهذه الدول إلى تسميته بالمضيق الإستراتيجي أو صمام الأمان العالمي.⁸

(6) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 144، تموز 1993، ص 31. وينظر: مصطفى إبراهيم الشمري، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(7) بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 189.

(8) نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ص 81-82.

2. الأهمية الاقتصادية:

إن التطورات التي شهدتها القرن الحادي والعشرون وبكل جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتقنية وضعت منطقة الخليج العربي في قمة الاهتمامات الإستراتيجية العالمية، وأصبحت بفضل ما تملكه من ثروات طبيعية ومصادر طاقة كبيرة ولا سيما النفط محوراً للتنافس الدولي، ومسرحاً لتصارع القوى العالمية على مناطق النفوذ ومصادر الطاقة.

إن منطقة الخليج العربي تعد أهم بيئة إقليمية اقتصادية، ليس لتوسطها قلب العالم من الناحية الجغرافية كمر مائي وجوي عالمي حيوي واستراتيجي لمواصلات العالم واقتصادياته فحسب، وإنما لكونها تمتلك نحو ثلثي احتياطات النفط في العالم، علاوة على ثلث إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، فضلاً عن الخصائص الجيولوجية لحقله وسهولة الوصول إلى المياه العميقة⁹.

إذ تحتوي منطقة الخليج العربي نسبة عالية من الاحتياطي النفطي المؤكد تُقدر بأكثر من (60%) من احتياطي النفط العالمي الثابت فيها، مقارنة بنحو (7%) في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو (14%) فقط في جمهوريات الاتحاد السوفيتي وفقاً لبعض التقديرات¹⁰. مما يعني أن دول

(9) مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 63، وينظر: رعد القادري، غموض الاستهلاك العالمي وأمن الطاقة في دول الخليج، في: أمن الطاقة في الخليج التحديات والآفاق، أبو ظبي، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010، ص 128.

(10) فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام 2003، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 63.

الخليج العربي ستكون المصدر الأساسي في تأمين الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط.

وللمقارنة بين حجم الموارد وتكلفة إنتاجها في منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين على سبيل المثال، نجد تفوقاً في كمية الاحتياطيات من الطاقة فيما يخص منطقة الخليج العربي إذ أنها تضم (740) مليار برميل، تشكل ثلثي الاحتياطيات العالمية من النفط، أي ما نسبته (65%) من احتياطيات النفط الخام المثبتة في العالم¹¹. في حين تقدر الاحتياطيات النفطية في بحر قزوين بين (31-15) مليار برميل، وتقدر تكلفة إنتاج البرميل الواحد فيها بين (5-6) دولار، ومن المحتمل أن تؤدي تكاليف النقل بالأنابيب ورسوم العبور إلى إضافة (3-5) دولار للبرميل الواحد¹². وبهذا تعادل تكاليف إنتاج برميل واحد في منطقة بحر قزوين أربعة أضعاف تكاليف الإنتاج في منطقة الخليج العربي.

بعبارة أخرى: إن دول الخليج العربي تتمتع باحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الاكتشاف، ومنخفضة التكاليف مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم. وتعد السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، إذ تحتل المركز الأول من الاحتياطيات، والذي يبلغ (264,2) مليار برميل، وهو

(11) إبراهيم إسماعيل، سياسات منتجي الطاقة في الخليج العربي: إدارة المنافسة في السوق والأخطار والفرص، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص 219.

(12) ايمي مايرز جافي، الأسعار مقابل حصص السوق لدول الخليج العربي المنتجة للنفط: هل ترجح احتياطيات نفط بحر قزوين كفة الموازنة؟، في: مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001، ص 205.

ما يشكل نحو (25%) من احتياطي النفط العالمي¹³. أما إيران فتمتلك احتياطياً يقدر بنحو (98,7) مليار برميل، فدولة الإمارات العربية المتحدة باحتياطي يبلغ (97,8) مليار برميل، ثم الكويت باحتياطي يبلغ (96,5) مليار برميل¹⁴.

أما العراق فيحتل المرتبة الثانية من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد، إذ تشير المعلومات الصادرة من وزارة النفط العراقية لعام 2011 إلى أن الاحتياطي النفطي العراقي وصل إلى (143) مليار برميل، وهو ما يجعله الدولة الثانية بعد المملكة العربية السعودية من حيث الاحتياطي، وبنسبة (21%) من الاحتياطي العالمي¹⁵.

فضلاً عن إن النفط العراقي يُعد ذا نوعية عالية، وبكلفة استخراج متدنية تصل ما بين (1 و5) دولار، قياساً بحقول العالم الأخرى، وللمقارنة فإن كلفة استخراج النفط الماليزي والعماني تصل إلى (5) دولارات للبرميل الواحد، والروسي والمكسيكي (6 — 8) دولار، أما بحر الشمال فيصل ما بين (12 — 16) دولار للبرميل، وفي تكساس ومناطق أخرى من

(13) برادلي أبتاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: د. عماد فوزي شعبي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004، ص32.

(14) انظر: التقرير الإستراتيجي العربي 2004-2005، على الموقع: <http://www.ahram.org.eg/asps/2001/1/ahram/arb76.htm>

(15) عبد علي كاظم المعموري، مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011، ص234.

الولايات المتحدة وكندا تصل كلفة استخراج برميل النفط الواحد إلى (20) دولاراً.¹⁶

ولا شك أن حقول النفط في الخليج العربي تمتاز عن جميع الحقول النفطية في العالم بميزات متعددة منها:¹⁷

1. غزارة إنتاج البئر الواحدة في الخليج العربي عما هي عليه في مناطق أخرى في العالم.

2. قربه من مناطق الاستهلاك في أوروبا الغربية واليابان، إذ يقع بالقرب من المنافذ البحرية التي تسهل عملية نقله وخزنه.

3. يُقدر عمر تدفقه الزمني بأكثر من مئة عام، مقارنة بالدول الأخرى، إذ يُعد العراق والكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هي الدول الأطول ديمومة في إنتاج النفط الخام في العالم.¹⁸

4. سهولة العثور على الآبار النفطية إذ أنها موجودة في مناطق قريبة من الأرض، مما يؤدي إلى انخفاض كلفة استخراجه، فهي لا تتجاوز العشرين سنتاً للبرميل الواحد.¹⁹

(16) المصدر نفسه، ص 238.

(17) جوزيف مونتاهات، مجلس التعاون لدول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة، في: مجموعة باحثين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998، ص 98.

(18) محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، مصدر سبق ذكره، ص 162.

(19) منير الحمش، دور النفط في الأمن القومي العربي، في: مجموعة باحثين، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2003، ص 209.

ولا شك أن تزايد الاهتمام العالمي بنفط الخليج العربي لا يعود إلى توافره باحتياطيات ضخمة فحسب، وإنما يعود كذلك إلى فشل المحاولات العديدة التي جرت ولا زالت جارية من قبل الدول الصناعية لتوفير طاقة بديلة للنفط كالطاقة الشمسية والطاقة النووية، وذلك لعدة أسباب في مقدمتها ارتفاع سعر تكلفة هذه البدائل، وعدم جاهزيتها لتغطية كل الاستعمالات التي يوفرها النفط، لا سيما وأن الإنتاج النفطي العالمي قد وصل إلى ذروته وبدأ بالانحسار، فضلاً عن الآثار السلبية التي يمكن أن تولدها الطاقة النووية في حال حدوث أي خلل في المفاعلات النووية المولدة للطاقة.

وهكذا، فإن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي قد جعلتها أحد محاور التنافس بين قوى النظام الدولي، ودفعت بالدول الكبرى للتوجه نحو الاستحواذ على الاحتياطيات البترولية الهائلة التي تزخر بها المنطقة، وهو الأمر الذي ترجمته تلك القوى ولاسيما الصين من خلال سياساتها الرامية إلى ضمان وصولها إلى مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط لإدامة مستوى التطور والنمو الاقتصادي بها.

II الإدراك الصيني لنفط الخليج العربي

إن أهمية النفط لا تقتصر على كونه سلعة اقتصادية مهمة، إنما تتجاوز ذلك ليصبح ذا أهمية إستراتيجية من وجهة نظر القوى الفاعلة في النظام الدولي، وفي مقدمتها الصين، لأنه يمثل شريان الحياة الأساس للاقتصاديات العالمية المتقدمة. إذ أن سعي دول العالم لا سيما القوى الصناعية الكبرى للحصول على المواد الأولية يُعد هدفاً مهماً بالنسبة لها، فحيوية هذه المادة

(النفط)، وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي قد جعل الحصول عليها غالباً ما يصبح هدفاً ملحاً من أهداف السياسة الخارجية للدول²⁰.

فالأولوية الممنوحة للاعتبارات الاقتصادية، والطلب المتزايد على السلع والخدمات، فضلاً عن تزايد الطلب على مصادر الطاقة، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في المناطق التي تضم مخزونات كبيرة من الموارد الطبيعية، يؤكد أن التنافس على موارد الطاقة سيكون السمة المميزة للبيئة الإقليمية والدولية، ولذلك أولت الصين هذه المسألة أهمية كبيرة في مضمون أجندتها الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين.

إذ تشير المعلومات المتوفرة بأنه في الوقت الذي وصل فيه الاستهلاك العالمي من النفط في عام 2008 إلى نحو (68،1) مليون برميل يومياً، فإنه من المتوقع أن يرتفع إلى نحو (119،6) مليون برميل يومياً في عام 2020²¹ ويرجح أن يرتفع حجم الاستهلاك إلى أكثر من (120) مليون برميل يومياً في عام 2025²².

كما يشير التقرير الصادر عن وكالة الطاقة الدولية عام 1998، إلى أن العالم يمكن أن يواجه بحلول عام 2020 عجزاً يقدر بـ (19) مليون

(20) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006، ص 215.

(21) عبد علي كاظم المعموري، مالك دحام الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 115. وينظر: توبي شيللي، النفط: السياسة - والفقر - والكوكب، ترجمة: دينا الملاح، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة العبيكان، 2010، ص 41.

(22) نبيل خليفة، تركيا أردوغان .. والصين: رهانات جديدة .. لدور قديم، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الأولى، العدد الأول، سبتمبر/ أكتوبر 2009، ص 84.

برميل في اليوم. وفي ضوء الندرة المتزايدة للإمدادات النفطية، لا يتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية خلال المستقبل المنظور إلا في عدد محدود من الدول، تأتي دول الخليج العربي في مقدمتها. ويشير التقرير كذلك إلى أن الطلب العالمي على النفط سوف يستمر في الزيادة، لاسيما بعد تزايد الطلب الآسيوي على الطاقة استجابة للنمو الاقتصادي الذي تشهده دول جنوب شرق آسيا، فالصين التي أصبحت منذ عام 1993 بلداً مستورداً للنفط، تشكل نسبة (9%) من الاستهلاك العالمي. أما اليابان فتعتمد على منطقة الخليج العربي في توفير (78%) من احتياجاتها من الطاقة، كما أن دول شرق آسيا الأخرى تعتمد على نفط الخليج بنسبة (59%) من استيراداتها من النفط.²³

فعلى صعيد احتياطات النفط المثبتة لدى الصين، فقد بلغت في عام 2005 نحو (16) مليار برميل، وبنسبة تقدر بنحو (1,30%) من الاحتياطي العالمي، في حين بلغت احتياطاتها من الغاز الطبيعي نحو (2,35) تريليون متر مكعب، وبنسبة تقدر بنحو (1,31%) من حجم الاحتياطي العالمي.²⁴

وعليه فإن ضخامة حجم الاقتصاد الصيني، جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها أكبر دولة مستهلكة للنفط على الصعيد العالمي، ففي ضوء ما حققه الاقتصاد الصيني من معدلات نمو

(23) حسين عبد الله: المخاطر المحيطة بنفط الخليج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 171، 2008، ص 35. وينظر كذلك: جاسجيت سنج، تعزيز السلام والتعاون في غرب آسيا، في: النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997، ص 83.

(24) المصدر نفسه، ص 97.

مرتفعة وصلت إلى نحو (9%) سنوياً، وفي ضوء تزايد حجم الاستهلاك الخاص بموارد الطاقة ولاسيما النفط، وتزايد حجم السكان فيها والذي وصل إلى نحو (1,393,800,000) في عام 2014²⁵، فقد اتجهت الصين إلى زيادة معدلات الاستهلاك اليومي من النفط لتلبية الطلب المتزايد عليه، إذ بلغ حجم الاستهلاك الصيني من النفط في عام 2007 نحو (7,855) مليون برميل، وهو ما يشكل نسبة (9,3%) من إجمالي الاستهلاك النفطي العالمي²⁶.

كما تشير بعض التقارير بان الطلب الصيني على النفط سيستمر في الزيادة مع استمرار معدلات النمو العالية الحالية، إذ من المتوقع أن يصل إلى نحو (12) مليون برميل يومياً في عام 2020 والى (15) مليون برميل يومياً في عام 2030، مقارنة بنحو (10) مليون برميل يومياً في عام 2015²⁷.

فالصين التي جاءت من الصفوف الخلفية للاقتصاد العالمي، أصبحت واحدة من القوى الاقتصادية الواعدة، ليس من زاوية حجم اقتصادها فحسب، ولكن من زاوية فعاليته على الصعيد الدولي، من خلال دوره العالمي في مجالات التجارة والاستثمار، كما أن اقتصاد هذه الدولة يتجه

(25) The United Nations Development programme, Human development R - port, New York, 2015, p235.

(26) أحمد جميل عزم، النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية القطبية: تكاملية العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الأولى، العدد الأول، سبتمبر/ أكتوبر 2009، ص 90.

(27) Organization of the petroleum Exporting countries (opec), Vienna, world oil outlook, 2009, P.53.

لأن يصبح اقتصاداً صناعياً متقدماً، ومن المنطقي أن تعمل الصين على صياغة علاقات ذات أبعاد مختلفة مع دول منطقة الخليج العربي، سيما وأن الصين أصبحت مستورداً كبيراً للنفط، وفي ضوء محدودية احتياطياتها النفطية، وضخامة حجم استهلاكها²⁸.

لقد دفع التطور والنمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الصين خلال السنوات الأخيرة إلى البحث عن مصادر وإمدادات البترول والمواد الخام، وهذا ما انعكس بشكل واضح على التوجه الصيني تجاه منطقة الخليج العربي، إذ أن معدلات النمو المرتفعة في الصين دفعتها إلى ضرورة السعي نحو تأمين احتياجاتها من الطاقة (النفط والغاز) لتحقيق أمن الطاقة، لا سيما إذا ما علمنا بان الطلب الصيني على الطاقة اخذ بالازدياد، وأصبحت منذ عام 2004 ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية²⁹.

لذلك تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ما نسبته (70%) من واردات النفط الصينية سيأتي من الشرق الأوسط بحلول عام 2020، وتحديداً من منطقة الخليج العربي، وتحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول في قائمة الدول المصدرة للصين بنسبة (21%)، ثم إيران في المرتبة الثانية بنسبة

(28) أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، كراسات إستراتيجية، العدد 179، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2007، ص 40.

(29) إبراهيم نافع، الصين: معجزة نهاية القرن العشرين، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999، ص 27 وما بعدها.

(16%) من حجم الواردات الصينية من النفط³⁰. ومن المتوقع أن يصل اعتماد الصين على نفط منطقة الخليج العربي إلى نحو (90%) من حاجة الصين بحلول عام 2020³¹.

ولا شك أن إستراتيجية الصين التوجه نحو الخارج تعكس إحساس الصين بالضعف والهشاشة فيما يتعلق بإمكانية الوصول الموثوق إلى إمدادات الطاقة، وهو ما يفسر تدخل الدولة ودعمها المباشر، ولعل من أسباب ذلك³²:

أ. انعدام الثقة الذي يسود أسواق الطاقة العالمية، والمنافسة القوية من قبل الشركات النفطية العالمية، ولا سيما الغربية، فإن الصين ترى أنه ليس بالإمكان الاعتماد على السوق وحدها للحصول على إمدادات النفط ولا سيما أن إمدادات الطاقة تبدو معرضة لخطر الانقطاع بفعل عوامل عدم الاستقرار، وعليه فهناك قناعة صينية بأن أفضل طريقة لضمان الحصول

(30) محمد بن هويدن، العلاقات الصينية الخليجية من الأيديولوجية إلى المصالح، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (8)، 2010، ص 72. وينظر: مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، الطبعة الأولى، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 504.

(31) محمد وائل القيسي، البعد الاقتصادي في العرقات الصينية - الخليجية وتحديات الموقف الأمريكي، مجلة آراء حول الخليج، دبي، مركز الخليج للأبحاث، العدد (80)، آيار 2011، ص 48.

(32) ميكال هيربرج، مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية (المنظور الأمريكي)، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص ص 491 - 495.

على إمدادات النفط هو التحكم الفعلي بتلك المصادر من المنتجين الرئيسيين مباشرة والتوصل إلى اتفاقيات تعاون مع الدول التي للصين حصص فيها.

ب. خشية الصين من سعي الولايات المتحدة الأمريكية لفرض نفوذها القوي على أسعار النفط العالمي وتدفعاته بفعل هيمنتها الإستراتيجية على منطقة الخليج العربي، وسيطرتها البحرية على ممرات نقل الطاقة البحرية الحساسة، وهو ما يعني الضغط على الصين واستغلال ضعفها في مجال الطاقة.

ج. رؤية الصين بأنها خاضعة لهيمنة شركات النفط الضخمة والمتطورة تقنياً التي تنظر إليها على أنها تسهم في الدفاع عن المصالح الغربية، مستغلة ضعف القطاع النفطي الصيني.

وفي ضوء ما تقدم، فقد أصبحت نظرة الصين المعاصرة إلى منطقة الخليج العربي تقوم وفق استراتيجية تعتمد على:³³

1. التعامل مع المنطقة على أساس رؤية إستراتيجية صينية ذاتية، وليس نتيجة رد فعل على سياسات دول أخرى.

2. التعامل مع المنطقة على أساس إنها تمثل:

1. مصدراً للطاقة.

2. سوقاً تجارية.

3. توظيفاً إستراتيجياً لتنافس دولي أوسع.

(33) وليد عبد الحي، العلاقات العربية- الصينية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (322) ، 2005، ص 51.

وهكذا يتضح أن ضمان الوصول إلى نفط الخليج العربي يعد أمراً حيوياً وهاجساً سياسياً استراتيجياً بالنسبة إلى القيادة الصينية، إذ تخشى الصين من أن يؤدي العجز في الطاقة المحلية، وتكاليف الطاقة المتصاعدة إلى تقويض النمو الاقتصادي للبلاد، مما يترتب عليه مخاطر حقيقية تنذر بزعة الاستقرار الاجتماعي، مما يمكن أن يعرض بدوره الاحتكار السياسي المتواصل للحزب الشيوعي الصيني للتهديد³⁴.

ولا شك أنه قد أصبح لهذه الاعتبارات انعكاس واضح على صعيد التوجه السياسي الخارجي الصيني نحو منطقة الخليج العربي، فالصين تعتمد في تجارتها على هذه المنطقة، مما جعل لهذه المنطقة أهمية واعتباراً أمنياً، لضمان أمن إمداداتها من الطاقة من منطقة الخليج، إذ أن أي تواجد لقوى أخرى في المنطقة يجعلها ذات قدرة على التحكم بأمن الممرات المائية، وهذا ما عكس الاهتمام الصيني بالمنطقة وأمن الممرات المائية فيها، وتجسد من خلال قيام القوات البحرية الصينية بالقيام بجولات بحرية في منطقة الخليج وبحر العرب وقرب السواحل اليمنية³⁵.

III مستقبل أثر النفط في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي

إن التطورات التي شهدتها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة دفعت بالقوى الكبرى لاسيما الصين إلى إتباع سياسة تتلاءم مع التطورات الدولية الجديدة، من خلال إعطاء الأولوية للوسائل الاقتصادية على

(34) ميكال هيربرج، مصدر سبق ذكره، ص 487.

(35) مايكل أوهانلون، العقيدة العسكرية الصينية، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد الثامن، 2010، ص 58.

غيرها من الوسائل الأخرى في سلم أولويات سياستها الخارجية، وهو ما مثل اتجاهاً جديداً في مجال العلاقات الدولية بالتحول من الاعتبارات الجيوسياسية إلى الاعتبارات الجيواقتصادية³⁶.

فقد أصبح للعامل الاقتصادي أثر بارز في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي، ولاسيما بعد تراجع دور المتغير العسكري في العلاقات الدولية، وبالشكل الذي أصبح معه من الصعوبة بمكان الإشارة إلى نظام القطبية الأحادية دون التطرق إلى الأولويات الإستراتيجية المتضمنة إعادة توزيع القوى على أساس اقتصادي وليس عسكري، ومن هنا برز إلى الساحة الدولية العامل الاقتصادي أساساً مهماً لبيان قوة الدولة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.³⁷

وانطلاقاً من تلك الحقيقة، فقد أصبح مفهوم أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومن خلال ملاحظة الصراعات الدولية الراهنة نجد أن أمن الطاقة أضحت شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى مثل الحفاظ على مكانة الدولة والتوسع وتأمين الحدود لا سيما بالنسبة للدول الكبرى.

وفي هذا الإطار، فقد أدركت القيادات الصينية ضرورة استمرارية النمو الاقتصادي، والتي تجد فيها أساس وجودها واستمرار حكمها، كما يعد

(36) محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص182.

(37) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 50 وما بعدها.

عامل النمو الاقتصادي أساس المحافظة على وحدة البلاد، لذلك أخذت هذه القيادات تعمل على ضمان أمن الطاقة التي تشكل عصب الاقتصاد. ومع افتراض المحافظة على عملية النمو الاقتصادي على وتيرتها دون أي تغييرات عالية المستوى، فهذا مؤشر على استمرارية اعتماد الصين على توجهاتها الخليجية لتغطية العجز في الطاقة.

ولا شك أن الاهتمام الصيني بنفط الخليج العربي جعل بعض الدول ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى التوجهات الصينية نحو منطقة الخليج العربي للحصول على مصادر الطاقة ولا سيما النفط، بأنها تأتي في سياق نزعة صينية لاحتكار الوصول المضمون إلى النفط وغيره من الموارد بغض النظر عن طبيعة الأنظمة السياسية التي تتعامل معها، وهو ما يؤثر سلباً على مصالح الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً.³⁸

وعلى الرغم من تلك الرؤية، إلا أن الصين أصبحت تدرك في سياق ضمان مصالحها ولاسيما الإمدادات النفطية، ضرورة عدم المساس بالمصالح الأمريكية ولا سيما المتعلقة بالأمن القومي، نظراً لأن الولايات المتحدة سوف تكون مستعدة للدفاع عن تلك المصالح في أي وقت وفي مختلف الظروف.

وقد كان نتيجة ذلك الإدراك أن أعلنت الصين أنه في عهد العولمة، لم تعد سياسة دولة بمفردها قادرة على النجاح في التأقلم جيداً مع أمن الطاقة، فالتعاون الأوثق في مجال أمن الطاقة يُعد ضرورياً بشتى السبل لأي دولة

(38) دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابر، بيروت، دار الكتاب العربي، 2008، ص 378.

في العالم³⁹. وفي هذا السياق، فقد طرحت الصين مفهوماً جديداً لأمن الطاقة في عام 2006، استند إلى عدة مبادئ هي:⁴⁰

1. اتصاف أمن الطاقة بالشمولية العالمية والعمومية والتلازم.
2. عدم إمكانية ضمان أمن الطاقة إلا بالتعاون الدولي.
3. إن الهدف من التعاون الدولي هو تحقيق الفائدة المشتركة وحالة (لا غالب ولا مغلوب) المطلقة.
4. ضرورة أن يكون التعاون المقترح في مجال أمن الطاقة متعدد الأوجه وشاملاً ومتعدد الأبعاد.
5. ضرورة أن يتصف التعاون المقترح بالمرونة، وأن يتخذ شكل تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف، أو بين الدول أو الشركات، أو القطاعات الخاصة.

وهكذا نجد وبحكم اعتبارات أهمية منطقة الخليج العربي وفي مقدمتها النفط، أن استمرارية التوجه الصيني حيال منطقة الخليج العربي وضمن المعطيات الحالية، أقرب إلى الواقع، مع إمكانية تطور هذا التوجه، كونه يشكل إحدى دعائم استمرارية صعودها على المستوى العالمي، كما أن الصين ستستمر في نهجها القائم على الانفتاح في سبيل استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبهذا فهي تفضل البقاء على نهجها البراغماتي لتكون

(39) تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 429.

(40) المصدر نفسه، ص ص 429 - 430.

المنافع الاقتصادية بوصلتها في تحديد مساراتها الخارجية. وبهذا نرى أن العامل الاقتصادي ولاسيما ضمان إمدادات النفط، يعد عاملاً هاماً ورئيساً في رسم السياسة الخارجية للصين وفي تحديد توجهاتها المستقبلية على المستوى العالمي.

ولعل ما يعزز ذلك التوجه أن التجربة التاريخية أثبتت كيف أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 أدى إلى انهيار كامل لواردات الصين النفطية من العراق مما شكل عنصر إرباك للاقتصاد الصيني، وهو ما يشير إلى أن الصين غير مستعدة إلى إعادة السيناريو نفسه في المنطقة من جديد، لا سيما وأن أي أزمة تندلع في الخليج العربي ستؤثر على الأسواق العالمية للنفط، وخير مثال على ذلك هو عدم رغبة الصين في التخلي عن إيران في مواجهتها للولايات المتحدة والغرب بخصوص برنامجها النووي، لأنه يضر بمصالحها الاقتصادية، ومما يعزز من تلك الروابط أن الصين أصبحت عام 2010 أكبر شريك تجاري مع إيران بعد تفوقها على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو (36،5) مليار دولار خلال العام نفسه⁴¹.

ومما يزيد من تلك التوجهات أن طبيعة سوق النفط المعولمة والطلب المتزايد على مصادر الطاقة، فضلاً عن الكوارث الطبيعية، كلها أمور أصبح لها تأثير مباشر على أمن الطاقة العالمي، ومن ثم فإن اتخاذ خطوات لتعزيز أمن الطاقة العالمي هو أفضل طريقة لتعزيز أمن الطاقة في الصين.

(41) د. بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، مصدر سبق ذكره، ص ص 281 - 282.

ومما تقدم، نخلص إلى أن التوجه الصيني تجاه منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الإستراتيجية أصبح يعتمد بالدرجة الأساس على كون المنطقة مصدراً أساسياً للطاقة، ومركز جذب للاستثمارات الأجنبية لاسيما في مجال الطاقة، وعليه فإن توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة أصبحت تنطلق من الاعتبارات الاقتصادية — التجارية في المقام الأول، وهو ما يشير إلى استمرار أهمية منطقة الخليج العربي بحكم أهميتها الإستراتيجية كونها منطقة تجاذب لمختلف القوى الدولية على مر التاريخ.

خاتمة

شكل المتغير النفطي أحد أهم العوامل المحركة للقوى العالمية لتوجيه أنظارها باتجاه منطقة الخليج العربي، انطلاقاً من موقعها الجيوستراتيجي المتميز، وما تملكه من احتياطات نفطية ضخمة، وهو ما أضفى عليها أهمية خاصة لا في وقت الحرب فحسب، وإنما في حالة السلم أيضاً.

وانطلاقاً من تلك الأهمية، فقد أصبحت منطقة الخليج العربي تحتل مكانة خاصة في إدراك صنّاع القرار في الصين، وهو ما حفزها إلى السعي نحو توظيف هذه المنطقة بما يخدم مصالحها.

وانطلاقاً من حقيقة أن السياسة الخارجية لأي دولة إنما هي تعبير عن مصالح دائمة، وتأكيداً لبديهة من بديهيات السياسة بأنه ليس هناك صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصالح دائمة، فضلاً عن الاستفادة من الظروف المتغيرة، فإن الصين استمرت في الاعتماد في سياستها الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي على سياسة واقعية براغماتية في تحقيق وضمن مصالحها على الصعيد العالمي.

فالسياسة الصينية تجاه منطقة الخليج العربي لم تعد محكومة بمصالح أيديولوجية ضيقة، وإنما أصبحت الاعتبارات الاقتصادية هي المتحكمة في تلك السياسة، من خلال ضمان حصول الاقتصاد الصيني على موارد كافية من الطاقة، ولا سيما النفط بأسعار معقولة، وبصورة يمكن التعويل عليها ضمن شروط وأوضاع تدعم النمو والازدهار الاقتصادي في الصين.

وعليه فإن التوجه الصيني تجاه منطقة الخليج العربي إنما يندرج ضمن سياسة ثابتة الأهداف، إذ أنه يحمل في طبيعته أهدافاً اقتصادية واجتماعية

وسياسية تتعلق بالداخل الصيني، ولعل في مقدمتها ضمان استمرارية وصول إمدادات الطاقة المهمة ولا سيما النفط إلى الأسواق الصينية، لضمان ديمومة النمو الاقتصادي المرتفع الذي تشهده الصين، ولتدعيم الدور الإقليمي والدولي للصين، فضلاً عن ضمان استمرارية الدعم للحزب الشيوعي الحاكم في الصين الذي يراهن في وجوده على استمرار عملية التنمية وتطورها، ومواجهة المشاكل والأزمات التي تعاني منها البلاد.